تونس

حققت تونس في عام 2015 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. تبنت الحكومة وبدأت في تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال (2015 - 2020) كما شاركت في المشروع الدولي للبحوث لقياس عمالة الأطفال ووضع السياسات التنموية؛ وشاركت أيضاً في مناقشات حول القيام بعملية مسح قومي لعمالة الأطفال. إلا أن الأطفال في تونس ينخرطون في عمالة الاطفال، بما في ذلك في العمل بالشوارع، وفي أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الأعمال المنزلية، كنتيجة للإتجار بالبشر. ولا يزال هناك عدد كبير من الأطفال الذين يتركون المدارس، مما يجعلهم عرضة لخطر عمالة الأطفال. ولا تنطبق إجراءات الحماية التي ينص عليها القانون فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل على الأطفال الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، ولم تقم الحكومة بسن قانون يحظر الإتجار بالأطفال.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في **تونس**.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان الحماية القانونية للأطفال من الإتجار بالبشر.	2011 – 2015
الإنفاذ	إتاحة المعلومات للجمهور فيما يتعلق بإنفاذ قانون العمل، بما في ذلك عمليات التفتيش على العمالة التي تتم من خلال المراجعات المكتبية وما إذا كانت عمليات التفتيش تتم بطريقة فجائية.	2015
	تأسيس آلية إحالة رسمية ومتبادلة بين وكالات إنفاذ القانون وإنفاذ القانون الجنائي والخدمات الإجتماعية.	2014 – 2015
	توفير الموارد الكافية لدائرة التفتيش على العمالة للقيام بعمليات تفتيش إضافية، خصوصاً في المناطق النائية بالبلاد.	2015
	بناء قدرات الإنفاذ لمعالجة إجراءات حماية الأطفال بالنسبة للأطفال العاملين في قطاع الخدمة المنزلية في المنازل الخاصة.	2014 – 2015
	جمع ونشر المعلومات الخاصة بعدد المخالفات الجنائية، والملاحقات القضائية، والعقوبات المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الاطفال، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بتدريب مسؤولي إنفاذ القانون الجنائي.	2013 – 2015
	توفير تدريبات كافية للمكلفين بإنفاذ القانون الجنائي الخاص بعمالة الأطفال.	2014 – 2015
البرامج الإجتماعية	تعزيز الجهود الرامية لتقليل معدلات ترك الأطفال للمدارس وضمان توافر الفرص للتعليم العام بما في ذلك للأطفال من ذوي الإعاقات.	2015
	توفير الموارد الكافية لتوسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عمالة الأطفال.	2015